

Distr.
GENERAL

ICCD/COP(8)/CST/2/Add.3
10 July 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف
لجنة العلم والتكنولوجيا
الدورة الثامنة
مدريد، ٤-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
البند ٣(أ) من جدول الأعمال المؤقت
تحسين كفاءة وفعالية لجنة العلم والتكنولوجيا
التقرير النهائي لفريق الخبراء

تقرير الاجتماع الخامس لفريق الخبراء التابع للجنة العلم والتكنولوجيا

مذكرة من الأمانة*

إضافة

منهجية تكاملية لتقييم الفقر وتردي الأراضي

موجز

تُبلّغ نتائج عمل فريق الخبراء المعني بوضع منهجية تكاملية لتقييم الفقر وتردي الأراضي باتباع طريقتين. وتتمثل إحداهما في تناول منهجية لتقييم الصلات بين الفقر وتردي الأراضي من خلال طائفة من الأنشطة. ويرد في هذه الوثيقة تقرير عن نشاط من هذا القبيل، أي تحليل دراسات حالات إفرادية لاختبار منهجية مقترحة لسد الثغرات بالاعتماد على عملية تفاعلية بين سائر أصحاب المصلحة وصانعي القرارات. ويجري عرض بنية النهج ومثال تطبيقي على سبيل الاختبار. أما الطريقة الثانية فتتمثل في تناول مسألة تردي الأراضي ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على وجه التحديد، أي تناول عوامل تردي الأراضي من منظور أسلوب مستدام لمكافحة التصحر. وفي سياق هذه الطريقة، تُعرض العوامل بحيث يكون التركيز على قدرة أصحاب المصلحة المتأثرين على تناول المسألة، بدلاً من مجرد عرض الخصائص البيولوجية والجيولوجية والفيزيائية.

وتتضمن الوثيقة منهجية لتقييم واسع النطاق لمشاريع ذات صلة. وهي تقوم على نهج انتقائي باستخدام عدد قليل من مؤشرات التطبيق الناجح للأهداف المتعلقة بمكافحة تردي الأراضي. وتم إيجاز المنهجية المقترحة في مؤشرات مستمدة من مجالات التنمية وعلم البيئة والاقتصاد ومن الميدان الاجتماعي. ويوصى بالنهجين معاً سواء النهج الوصفي أو النهج القائم على مؤشرات العملية.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب قصر الوقت المتاح بين الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية والدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٥-١ مقدمة - أولاً
٤	١٩-٦ انتقاء برامج العمل الوطنية التي تجمع بين تناول الفقر وتردي الأراضي ثانياً - على الصعد الوطنية
٩	٣٢-٢٠ الفقر والنهج القائم على الحقوق المتبع في سياق الاهتمام بتردي الأراضي ثالثاً - على مستوى المشاريع/دراسات الحالات الإفرادية
١٠	٢٥-٢٤ تصميم الدراسة الاستقصائية ألف -
١١	٢٩-٢٦ تحويل المهمة الصادر بها تكليف في الدورة السابعة لمؤتمر باء - الأطراف إلى دراسة استقصائية انتقائية مناسبة
١٢	٣٠ المؤشرات جيم -
١٣	٣٢-٣١ السمات الاستقرائية للمشاريع والتحليل دال -
١٤	٤٩-٣٣ مؤشرات تردي الأراضي وعلاقتها بالتصحر رابعاً -
١٥	٣٨-٣٦ الضعف والمخاطر وأصحاب المصلحة ألف -
١٥	٥٠-٣٩ المؤشرات المقترحة للتنمية المستدامة باء -
١٩	٥٥-٥١ الاستنتاجات والتوصيات خامساً -

المرفق

٢١ مصفوفة تحديد الصلات
----	---------------------------

أولاً - مقدمة

١- طلب مؤتمر الأطراف في مقرره ١٥/م أ-٧ إلى فريق الخبراء التابع للجنة العلم والتكنولوجيا أن يواصل عمله بشأن وضع منهجية لتقييم تردي الأراضي والفقر وأن يقدم تقريراً إلى لجنة العلم والتكنولوجيا في الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف. وطلب إلى فريق الخبراء تقديم وثيقة تتيح الاستفادة، على نحو متسق، من الخبرة المكتسبة فيما يتصل بالترابط بين الحد من الفقر وتردي الأراضي. وقد قدم فريق الخبراء تقريراً مرحلياً بشأن هذا الموضوع في الدورة السابع لمؤتمر الأطراف.

٢- والغرض من هذه الوثيقة هو تقديم منهجية متكاملة لتحديد أسلوب لتقييم الصلات بين الفقر وتردي الأراضي عن طريق الجمع بين سائر الرؤى المتعلقة بمسألة الفقر وتردي الأراضي. وثمة عدد كبير من الأنشطة التي تتعلق بالتصحر. والهدف من هذا التقرير هو اختبار تقنيات انتقائية تسمح بترتيب دراسات الحالات الفردية بحسب أهميتها في زيادة فهم العلاقة السببية (الجزئية) بين الفقر وتدهور الأراضي. ويرد هذا الترتيب في الفصل الثاني بحسب البلدان وفي الفصل الثالث بحسب المشاريع. ويتضمن هذان الفصلان إشارة إلى منهجيات لتحديد حالات الفقر وتردي الأراضي بتطبيق أسلوب مصمم حسب الحالة لمكافحة التصحر. ويحمل الفصل الرابع استراتيجية لتقييم دراسات الحالات الفردية ببحث كيفية ارتباطها بالفقر وتردي الأراضي على حد سواء. ويتأتى ذلك أولاً بتناول مختلف درجات تردي الأراضي بهدف تحديد المشاكل الرئيسية، ومن ثم تحديد ما "يمكن عمله" من حيث الاستجابة الممكنة على الصعيد الاجتماعي وعلى صعيد السياسات العامة.

٣- ويُعرض نهج يتعلق بالصلات بين الفقر وتردي الأراضي. وعند تطبيق النهج بالكامل، كما يوصي بذلك مؤتمر الأطراف، فإنه سوف يتيح أسلوباً لوضع ترتيب لأهم الحالات بانتقاء الأنشطة على المستوى الوطني وعلى مستوى دراسات الحالات الفردية. وسيتيح أيضاً تقنيات لإجراء تقييم سريع لكل حالة أو مشروع يجري انتقاؤهما. وبناءً على احتياجات أصحاب المصلحة، أي السكان المتأثرون أو المؤسسات المنفذة للسياسة العامة، وهي الأطراف التي تطلب الانتقاء، يمكن بحث العلاقة بين الفقر وتردي الأراضي. ويُقترح نهجان في هذا الصدد، هما بحث الفقر وموضوع الحقوق والمسؤوليات؛ وبحث تردي الأراضي والقدرة الاجتماعية والسياسية على معالجة موضوع الأمن الغذائي. ويتطلب النهجان تفاعلاً مع أصحاب المصلحة، ويتضمن كلاهما اقتراح عدة أساليب لتحديد المسائل الخاصة بمواقع أو مشاريع معينة، رغم أنها ليست بمعزل عن التقييم المتكامل القائم على المنهجية المقترحة. ويقصد من النهجين معاً إقامة تفاعل مع أصحاب المصلحة عن طريق تنظيم حلقات عمل، بحيث يصبح التركيز على الفقر وعلى تردي الأراضي متكاملًا على أرض الواقع. ويرى فريق الخبراء أن القيام بذلك بصورة منتظمة يؤدي إلى عملية تعلم.

٤- وطلب إلى فريق الخبراء وضع منهجية متكاملة لتقييم الفقر وتدهور الأراضي. ويرد عرض ذلك في هذا التقرير، كما سيجري تفصيله وتطبيقه لاحقاً على نطاق مكتمل. وفريق الخبراء على استعداد لتنفيذ هذا العمل ويمكنه البدء فيه إذا ما نظرت لجنة العلم والتكنولوجيا في المسألة وأقرها مؤتمر الأطراف في دورته الثامنة. ويندرج هذا الإجراء ضمن نطاق المفاهيم العلمية والتقنية المستمدة من اللجنة وضمن سياق الاتفاقية.

٥- والخطوة الأولى الموصى بها هي تقييم السمات الاستقرائية القطرية فيما يتصل بحالة الترابط بين الفقر وتردي الأراضي. ويلى ذلك توجيه طلب إلى جهات الاتصال الوطنية لإعداد خمس تشكيلات من المعلومات المتعلقة بمسائل الفقر وتردي الأراضي في شكل مشاريع موصى بها لبرامج العمل الوطنية المقبلة. وبعد تقييم هذه المعلومات، تُتخذ خطوة أخرى لتصميم قاعدة بيانات شاملة وتحديد محتواها لإجراء التقييم المتكامل المطلوب. وتدمج هذه البيانات بعد ذلك في تصميم المشاريع وتنفيذها، لكي يتسنى لأصحاب المصلحة في كل مشروع مواصلة العمل وتقييم المسائل نفسها. وفي هذه المرحلة، تصبح مؤشرات العملية موحدة. وستشكل هذه البيانات المتعلقة بالمشاريع قاعدة لعملية تقييم متواصلة يمكن إجراؤها على المستوى الوطني، وجزءاً من عملية تقديم التقارير عن برامج العمل الوطنية. وستشكل هذه الخطوة بعدئذ إطاراً للتعلم التفاعلي.

ثانياً - انتقاء برامج العمل الوطنية التي تجمع بين تناول الفقر وتردي الأراضي على الصعيد الوطنية

٦- الغرض من هذه الخطوة الأولى هو تحديد منهجية بسيطة جداً لتصنيف الأنشطة وتحديد أولويتها بهدف اختيار أهمها عند النظر في مسألة الترابط بين الفقر وتردي الأراضي على وجه التحديد. وفي البداية، يجري تناول مسألة الفقر وتردي الأراضي من منظور وطني عن طريق استعراض إجمالي للأسلوب الذي تتبعه البلدان لتحديد الأهمية التي توليها للمسائل الرئيسية المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، حسبما يرد ذكره في آخر برامج العمل الوطنية. ويبين هذا الفرع أسلوب التعبير عن الترابط بين الفقر وتردي الأراضي (انظر المرفق).

٧- ويتخذ التقييم التالي للمفاهيم الرئيسية شكل تحليل مبسط للمحتوى؛ وقد طبق على ١٣ بلداً على سبيل التجربة. واختيرت البلدان من مناطق مختلفة. فمن آسيا، اختيرت برامج عمل وطنية لعام ٢٠٠٦ من تايلند وفيت نام وكمبوديا ولاو. ومن شرق أفريقيا، استند إلى برامج عمل وطنية لعام ٢٠٠٤ من إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا. ومن شمال أفريقيا، جرى تقييم برامج عمل وطنية من تونس والجزائر والمغرب. ومن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اختيرت برامج عمل وطنية لعام ٢٠٠٦ من الأرجنتين وشيلي وكوبا.

٨- وتنطوي برامج العمل الوطنية على ١٢ مفهوماً رئيسياً. وثمة أسباب تدعو إلى إجراء عملية انتقاء أولية. وينبغي أن يتم ذلك بالتعاون مع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي وهو الأفضل. وقد يقول قائل لماذا اختير الفقر كأحد المفاهيم المنتقاة، ولم تختَر سبل العيش؟ يجب ألا يغيب عن الذهن أن المعلومات تستقى من وثائق المشاريع. والمفهوم معقد في حالة سبل العيش. وتختلف البيانات من نص إلى نص لدرجة لا يجدي معها اعتبار أنها تشير إلى المسألة نفسها. وينبغي أن يبين الموجز الإجمالي للمفاهيم المختارة سبل العيش بقدر كاف. ويمكن تقديم التحفظ نفسه بالنسبة للفقر؛ لكن ثمة فهم أفضل لمعنى أن يكون المرء فقيراً من حيث الضعف والمجاعة. وفيما يتعلق أساساً بهذا التقرير، فإن المفهوم يمثل جزءاً من التكاليف الصادر من مؤتمرات الأطراف. وتبذل بطبيعة الحال جهود لبلورة تعريف عالمي واقتصادي للفقر.

٩- ويفضل الفريق العامل أن يعتبر الفقر كموضوع مرتبط بعدة عوامل، أهمها العوامل الاجتماعية والسياسية والبيئية. وينبغي وضع هذه العوامل في الاعتبار توجيهاً لمعالجة مسألة الحد من الفقر معالجة مرنة ومتكاملة ومتعددة المؤسسات والتخصصات. على أن تقنية التقييم المستخدمة حالياً لا تتيح معالجة المسألة معالجة شاملة. وبدلاً من

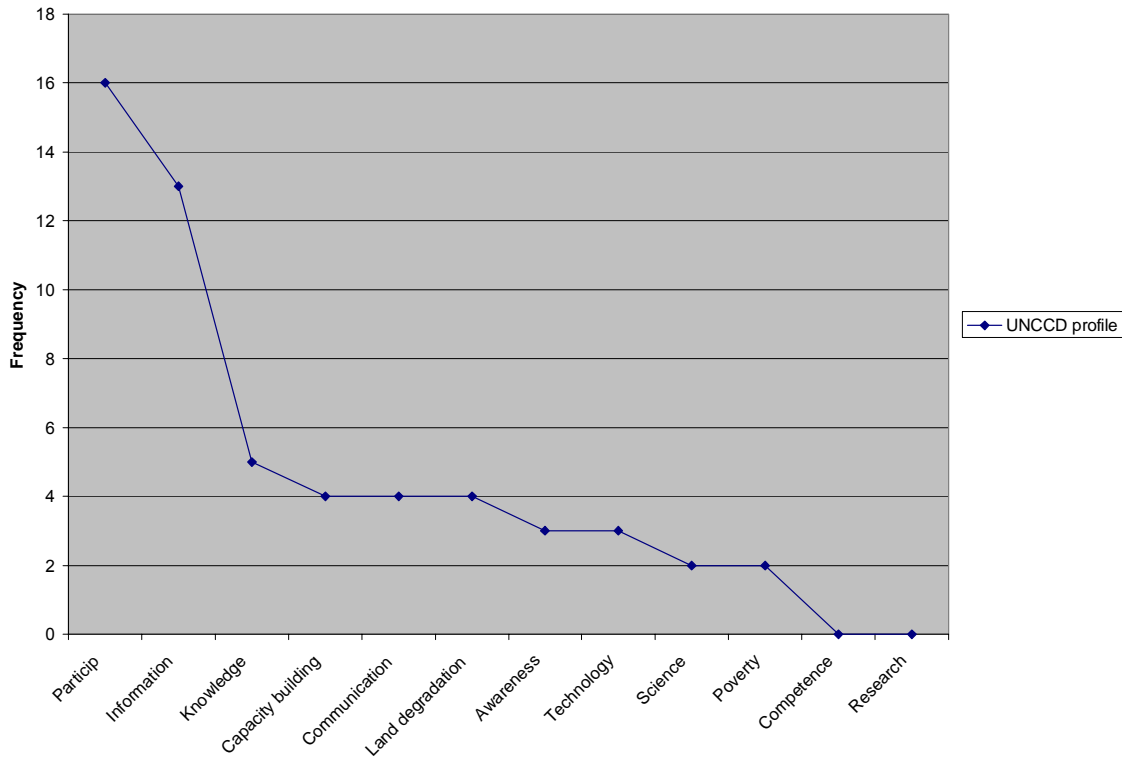
ذلك، ترد قائمة تضم اثني عشر مفهوماً رئيسياً. وحُسب تواتر ورودها بحيث يتسنى عرضها في رسم بياني. والمفاهيم المختارة هي المشاركة، والمعلومات، والمعرفة، وبناء القدرات، والاتصال، وتردي الأراضي، والتوعية، والتكنولوجيا، والعلم، والفقير، والمهارة، والبحث.

١٠- ورتبت هذه المفاهيم حسب تسلسل يبين تواتر ذكر المواضيع في التوجيه المقدم في سياق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى معدي برامج العمل الوطنية. وفي البداية، أُدرج العامل الجنساني أيضاً، لكن تواتره في تقارير البلدان كان قليلاً بدرجة بررت إغفاله.

١١- وروعي عدد الصفحات في تحديد تواتر ورود مفهوم من المفاهيم ليتسنى إجراء مقارنة مباشرة بين البلدان التي تندرج في نفس المجموعة. وقُصرت المقارنة بين المجموعات على التواتر في سياق السمات الاستقرائية القطرية. فطلبات بناء القدرات في أمريكا اللاتينية مثلاً أكثر تواتراً منها في جنوب شرق آسيا.

١٢- وبالتالي، فإن الرسوم البيانية التالية من ٢ إلى ٥ تعرض صورة إجمالية للأهمية النسبية المولاة لكل مفهوم في التقارير القطرية. ويبين الرسم البياني ١ درجة التركيز على كل موضوع.

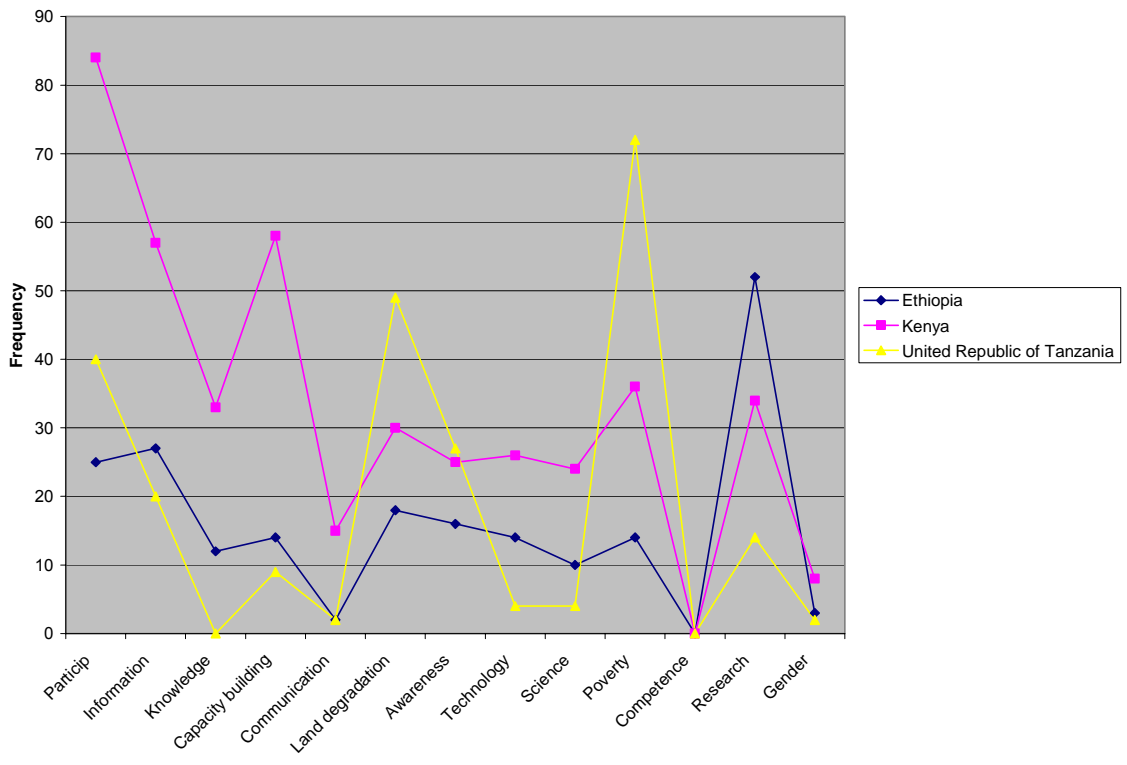
الرسم ١- التركيز على المسائل الأساسية (محور الصادات = عدد مرات ذكر المسألة)



١٣ - وتردي الأراضي والفقر هما موضوعان أساسيان في تقارير البلدان، لكنهما يردان بتواتر أقل في جدول المحتويات لأن التركيز ينصب بدرجة كبيرة فيما يبدو على المشاركة. وتشير تقارير البلدان إلى أهمية البحث. ومما يكتسي دلالة أن تواتر ذكر التكنولوجيا والعلم قليل، بالنظر إلى أن لجنة العلم والتكنولوجيا جهة فاعلة رئيسية في التقييمات. ولا يرد ذكر العوامل الجنسانية إلا قليلاً. ويستخدم بلدان صغيران، هما كمبوديا ولاو، بشكل عام "كلمات جامعة" على نحو أكثر تواتراً من استخدام تايلند وفييت نام لها.

١٤ - واستند إلى تقارير لعام ٢٠٠٤ بالنسبة لثلاثة بلدان من شرق أفريقيا، هي إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا (الرسم البياني ٢). ونظراً إلى أن التقرير المتعلق بتنزانيا أقل شمولاً بكثير من تقريرَي البلدين الآخرين، فإن السمة الاستقرائية في هذا الصدد أقل موثوقية. ومع مراعاة حجم التقارير، يمكن أن تكون السمة الاستقرائية المتوصل إليها موضع مقارنة بين بلدان شرق أفريقيا المذكورة.

الرسم البياني ٢ - التركيز على المسائل الأساسية؛ السمات الاستقرائية في شرق أفريقيا
(محور الصادات = العدد النسبي لمرات ذكر المسألة؛ مرجح بعدد الصفحات)



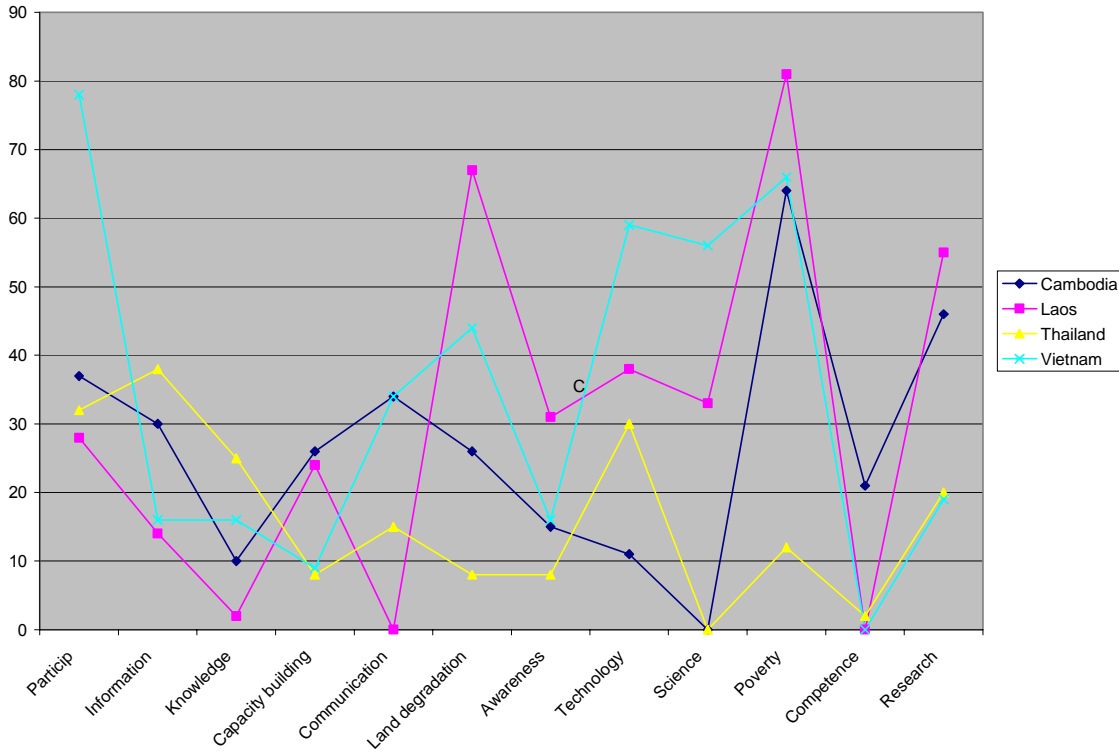
١٥ - ويتبين وجود نمط مماثل في جنوب شرق آسيا (الرسم البياني ٣). وثمة إجماع على أن المشاركة تكتسي أهمية بالغة. وتردي الأراضي والفقر هما أيضاً من المسائل الرئيسية. ويتم التشديد أيضاً على أهمية البحث بالنسبة لتنفيذ الاتفاقية. أما العلم والتكنولوجيا فلم يكن تقديرهما عالياً. ويكتسي بناء القدرات أهمية بالغة، ويستأثر بأهمية أكبر في شرق أفريقيا مقارنة مع جنوب شرق آسيا.

١٦- وبالنسبة لشمال أفريقيا، استنتجت من برامج العمل الوطنية لعام ٢٠٠٦ لكل من تونس والجزائر والمغرب سمات استقرائية مختلفة (الرسم البياني ٤). وثمة تركيز كبير على المشاركة والبحث، تليهما المعلومات وبناء القدرات، ثم تردي الأراضي والفقير.

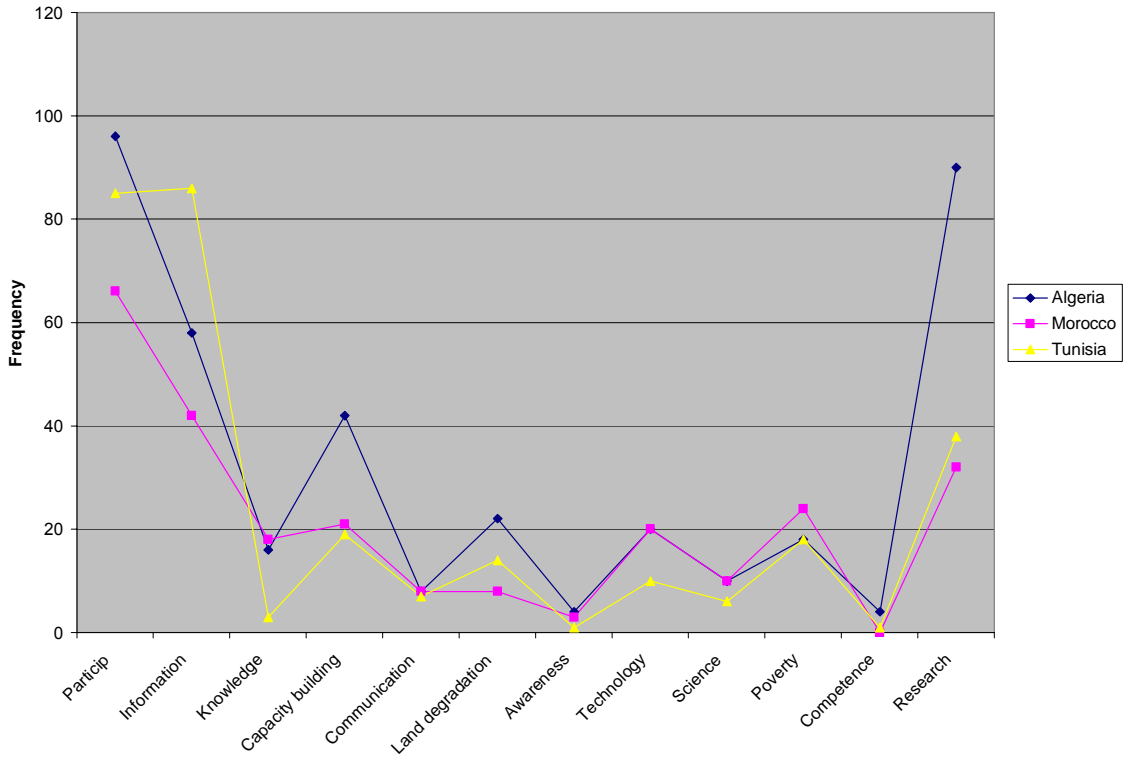
١٧- ويتبين من برامج العمل الوطنية للأرجنتين وشيلي وكوبا (الرسم البياني ٥) نفس التركيز الكبير على المشاركة والبحث (باستثناء مسألة البحث في شيلي). وتولى أهمية للمعلومات أيضاً. ويتم التشديد على تردي الأراضي، لا على الفقر. وتكتسي التكنولوجيا أهمية أكبر بكثير، وينطبق ذلك إلى حد بعيد على التوعية أيضاً.

١٨- واستناداً إلى مجمل هذه التقييمات الوجيزة، ثمة ما يبرر طلب لجنة العلم والتكنولوجيا الموجه عن طريق الأمانة إلى فريق الخبراء لكي يبحث مسألتي الفقر وتردي الأراضي كموضوعين ذوي أولوية يتطلبان دعم الجهود القطرية علمياً. وبالفعل، يبدو أن هذه المسائل تحظى بأولوية كبرى لدى الجهات التي تتولى تنفيذ الاتفاقية في جميع أنحاء العالم.

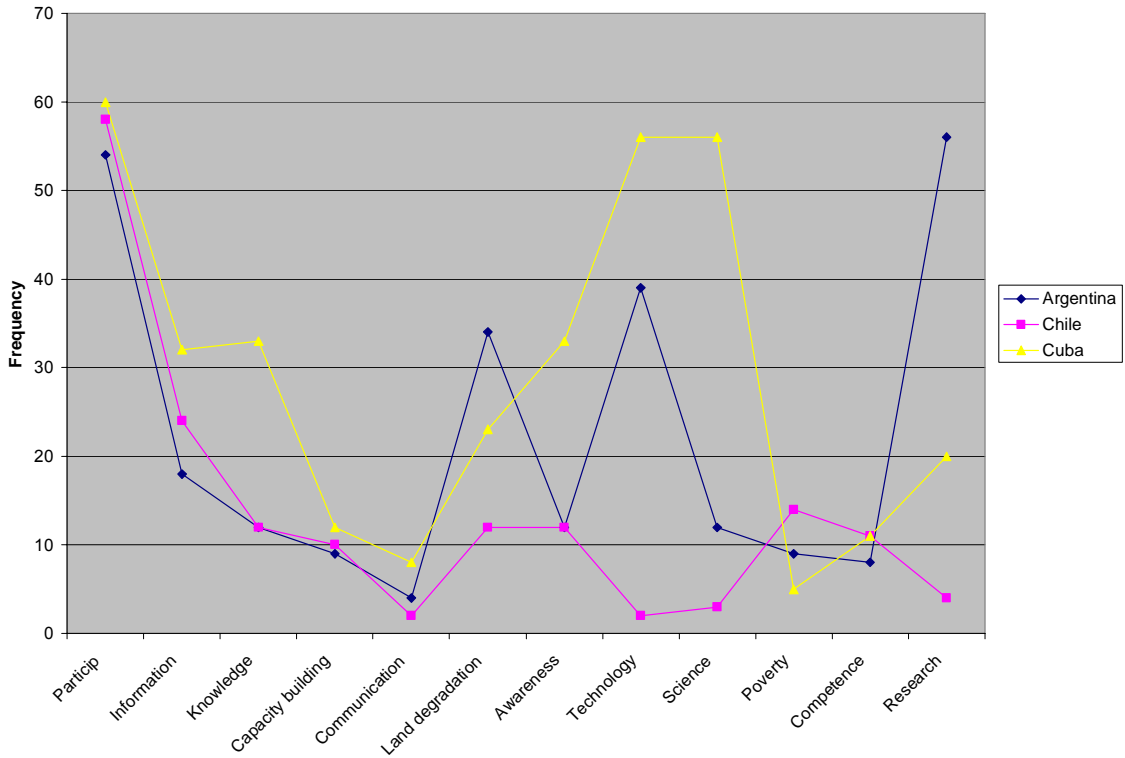
الرسم البياني ٣- التركيز على المسائل الرئيسية؛ السمات الاستقرائية في جنوب شرق آسيا
(محور الصادات = العدد النسبي لمرات ذكر المسألة؛ مرجح بعدد الصفحات)



الرسم البياني ٤ - التركيز على المسائل الأساسية؛ السمات الاستقرائية في شمال أفريقيا
(محور الصادات = العدد النسبي لمرات ذكر المسألة؛ مرجح بعدد الصفحات)



الرسم البياني ٥ - التركيز على المسائل الأساسية؛ السمات الاستقرائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
(محور الصادات = العدد النسبي لمرات ذكر المسألة؛ مرجح بعدد الصفحات)



١٩- وتعتبر هذه الاستنتاجات أولية ويقصد منها إثارة مسائل السياسات العامة والتنفيذ ذات الأهمية لتقييم مشاريع محددة، كما هو مقترح في الأجزاء التالية. والاستنتاجات المستمدة من هذه التقييمات يمكن أن تفيد بدورها العمل على المستوى الوطني عن طريق إدراج مسائل بحثية وجيئة في برامج العمل الوطنية المنقحة المقبلة.

ثالثاً - الفقر والنهج القائم على الحقوق المتبع في سياق الاهتمام بتردي الأراضي على مستوى المشاريع/دراسات الحالات الفردية

٢٠- الغرض هنا هو زيادة التفصيل ووضع أسلوب لترتيب المشاريع ضمن إطار وطني. وتقتصر طريقة استقصائية إجمالية لتحديد السمات الاستقرائية للمشاريع في البلدان المنتقاة. وبهذه الطريقة، يمكن تحديد المشاريع الرئيسية بسرعة انطلاقاً من الدروس المستخلصة بشأن العلاقات بين الفقر وتردي الأراضي (انظر المرفق).

٢١- ولهذا الغرض، جرى إعداد دراسة استقصائية مبسطة لجمع المعلومات بشأن كيفية تناول مسألة الترابط بين الفقر وتردي الأراضي في المشاريع. وإتاحة إجراء تقييمات سريعة لعدد كبير من المشاريع، تقتصر الدراسة الاستقصائية في البداية على خمسة مؤشرات. واستمدت هذه المؤشرات من طائفة أوسع من المؤشرات لتكون مستقلة بقدر الإمكان ولاتباع مقاصد الاتفاقيات العالمية واستراتيجيات المانحين والاستراتيجيات الوطنية. وتمثل المرجعية المحددة للمؤشرات في العلاقة بين حالات الفقر والخطابات المتعلقة بتردي الأراضي. ويتطلب ذلك مشاركة أقوى لأصحاب المصلحة سواء في توليد المعلومات أو في تقييم الحالات/المشاريع. ويتعين أن تكون حقوق ومسؤوليات السكان المتأثرين هي نقطة البدء.

٢٢- وفي الوقت الراهن، ثمة عموماً تركيز أقوى في تنفيذ المشاريع على مسألة الحد من الفقر. ويتم التأكيد أيضاً على النهج التشاركي في برامج العمل الوطنية. وتسعى جميع تلك البرامج إلى مراعاة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في سياق أهدافها الإنمائية. ويتطابق ذلك أيضاً على مستوى أعلى مع الرغبة في تحقيق تآزر بين الاتفاقيات. ومن منظور المشروع، يتعين النظر في القدرة على الاستجابة للاحتياجات المتعلقة بحالات تردي الأراضي. ويثير هذا الجانب مسألة السياق الاجتماعي والسياسي للتصحر. ويتناول هذا الفصل الموضوع من منظور المقابل: الانطلاق من الفقر واحتياجات السكان المتأثرين ثم ربطهما بمسائل تردي الأراضي.

٢٣- ونقطة الانطلاق هي المسائل الرئيسية التالية المتعلقة بالتنمية المستدامة:

(أ) يتعين مراعاة وجود قدر كاف من التكامل بين السياسات القطاعية في المشاريع المتعلقة بالحد من الفقر/تردي الأراضي. فمثلاً، يشير تقرير التنمية في فييت نام لعام ٢٠٠٧، الصفحة ١٤٦، إلى أن "... الخطوات الرئيسية اللازمة للمضي قدماً بجدول الأعمال [أي تخفيف حدة الفقر] مشتتة بين وزارات ووكالات مختلفة. فعدم كفاية التكامل على صعيد السياسات العامة يفضي إلى تضييع الفرص، إن لم يكن إلى أوجه قصور جسيمة".

(ب) تقييم قدرة التنمية المستدامة للمشاريع بعد إنجازها بحيث يجري تناول المشاريع المتعلقة بتردي الأراضي باعتبارها ذات طبيعة خاصة مرتبطة بظروف معينة، تتحمل فيها الجهات الفاعلة، معنوياً وقانونياً إن لم يكن، مسؤولية الأثر الذي تحدثه مساعدتها على قدرة السكان على أعمال حقوقهم. ويجري تحليل جميع المشاريع المختارة من منظور أسلوبها في جعل التخطيط الطويل الأجل تخطيطاً استراتيجياً يتجاوز إطار الموارد المقدمة من المانحين.

(ج) تكتسي النهج القائمة على الحقوق مكانة بارزة، بالنظر مثلاً إلى مراعاتها للفقراء والمهمشين الذين يحتاجون إلى مساعدة تمكنهم من التحكم في حياتهم وإعمال حقوقهم وتحمل مسؤولياتهم وتحقيق تطلعاتهم. ويستند مفهوم الفقر من منظور متعدد الأبعاد إلى اعتبار الفقر نقصاً في القدرة والأمان والسلامة والفرص. ومن ثم تبرز الأهمية الحاسمة التي يكتسيها المنظور القائم على الديمقراطية والحقوق والمستند إلى تحليل الجوانب المتمثلة في الجهات الفاعلة والمسؤولية والموارد وهياكل السلطة. وبدون توخي الحرص الشديد في جميع مراحل تصميم وتنفيذ الإصلاحات الزراعية، ستترك فئات هامة من أصحاب المصلحة جانبا. وفي الغالب، تكون هذه الفئات من الفقراء. ويستند هذا المؤشر الثالث إلى كيفية تناول مسألة الفقراء ومعالجة أمورهم في المشاريع: هل باعتبارهم "ضحايا"، أي كأطراف خاضعة لحالات تردي الأراضي القائمة، أو كمواطنين يمارسون حقوقهم وواجباتهم أو يتعين عليهم ممارستها.

(د) المسألة الرابعة شاملة لعدة مسائل ذات الصلة بالفقر. ومثال ذلك المسائل القانونية في سياق المشاريع المتعلقة بتردي الأراضي، حيث إن مسألة الاستفادة من استراتيجيات العدالة، ولا سيما فيما يتعلق بدعم قدرات الفقراء على المستوى القانوني، يمكن أن ترد ضمن برامج مختلفة (البيئة مثلاً). وفي معظم الحالات، تمثل مسألة الحقوق المتعلقة بالأراضي شاغلاً قانونياً رئيسياً في المناطق الحافة. وستصنف المشاريع حسب كيفية تناول المسائل القانونية المتعلقة بالسكان المتأثرين.

(هـ) تتمثل المسألة الخامسة في مشاركة جميع فئات أصحاب المصلحة في المشاريع، وكمثال على ذلك مبادرة سكان قرية نام بوي، الذين قاموا بمبادرة إعادة استيطان وانخرطوا في اتخاذ القرار في جميع المراحل، أي التصميم والتنفيذ والرصد والإدارة. وتعاملوا مع الردود على وجهات نظرهم بتعديل خططهم. وكان الإداريون يعتبرون أن دورهم هو تقديم الخدمات والمشورة فيما يتعلق بمسائل تقنية ومالية وإدارية محددة. وعن طريق تحسن التفاعل، أضحى الإداريون بجميع مستوياتهم شركاء لسكان القرية في اكتساب المعرفة في إطار من التعاون. ويشير العديد منهم إلى 'منهاج التقييم بالمشاركة في الريف' أو ما يماثله من النهج المفتوحة. ويتبين من التجربة أن مخططي المشاريع يعتبرون هذا التقييم باباً من أبواب العمل ضمن قائمة مرجعية للمشاريع وليس نهجاً من النهج. والمؤشر هو أولاً مدى ذكر منهاج التقييم أو نهج مماثل له، وثانياً مدى وجود تفاعل شامل مع عدة فئات من أصحاب المصلحة.

ألف - تصميم الدراسة الاستقصائية

٢٤ - الدراسة إلى حد الآن هي في مرحلة البداية. والخطوة التالية ستشمل ١٠ مشاريع في كل من شيلي وفيت نام وكوبا وكينيا والمغرب قبل أن يتم تنفيذها في جميع البلدان الأعضاء. ولم تتخذ هذه الخطوة بعد. وينبغي الآن طلب الموارد إذا ما قرر مؤتمر الأطراف إنجاز هذه المبادرة. وتقدم هذه الورقة نهجاً متكاملاً يجب أن يكون عملياً للاستفادة من التجارب السابقة في العالم. ويمكن انتقاء المشاريع سواء عشوائياً من بين المشاريع التي تتناول موضوع الفقر/تردي الأراضي، أو من بين الـ ١٠ مشاريع الأولى في برامج العمل الوطنية. وعند إجراء الدراسة الاستقصائية التالية الموسعة، يجب إعداد وضع قائمة طويلة بالمشاريع كهدف لتطبيق المؤشرات. وينبغي أن تكون النتيجة قائمة ترتيبية للمشاريع، على أن تكون الأولوية العليا فيها للمشاريع التي تتناول المسائل الرئيسية ذات الصلة وتسعى إلى إيجاد حل لها.

٢٥- ويمكن أن تأتي تقييمات المشاريع في شكل تقييمات مخطط يمكن استخدامها لغرضين، أولهما تقييم النوعية استناداً إلى أهداف السياسات العامة القائمة وإيجاد أداة بحثية لتحديد أمثلة لمشاريع في سياق للتخطيط. والغرض الثاني مرتبط بما طلبه مؤتمر الأطراف عندما لاحظ التجزؤ الشديد في مجموعة المشاريع الراهنة. ويطبق الغرض الأول، أي التقييم، جزئياً في التقرير الحالي ليتسنى إعداد اقتراح سليم في المستقبل القريب.

باء - تحويل المهمة الصادر بها تكليف في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف إلى دراسة استقصائية انتقائية مناسبة

٢٦- طلب مؤتمر الأطراف إلى فريق الخبراء وضع منهجية تكاملية لتقييم الفقر وتدهور الأراضي. وقد قام فريق الخبراء بتحديد العناصر الهيكلية للمهمة في ثمانية أنشطة واختار أحدها ليتناوله في هذا التقرير، أي "تحليل دراسات حالات فردية لاختبار المنهجية المقترحة لسد الثغرة بالاعتماد على عملية تفاعلية (مع سائر أصحاب المصلحة وصانعي القرارات)". وترد القائمة الكاملة للأنشطة في المرفق. ويتناول كل نشاط ما يلي:

(أ) كيفية التعبير عن الصلات بين الفقر وتردي الأراضي (التركيز على العلاقات)؛

(ب) الأمثلة التجريبية عند الاقتضاء؛

(ج) الأساليب المستخدمة؛

(د) الدروس المستخلصة في سياق تقييم الفقر وتردي الأراضي، مع التركيز على العلاقة بين هذين المفهومين.

٢٧- وسيجري تناول هذه الخطة من جديد في سياق تحليل استنتاجات الاستقصاء. ولن يتسنى ذلك قبل عقد الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف بسبب النقص الحالي في التمويل. لكن تمت صياغة الاستبيان المتعلق بتجميع البيانات. وقد صمم بحيث يتسنى التوصل إلى تحديد السمة الاستقرائية لكل مشروع. وستشمل النتيجة من ثم تقييماً إجمالياً للمشاريع المنتقاة من حيث مدى احترامها الحقوق الأساسية لسكان المناطق الجافة.

٢٨- وفي ضوء طلب مؤتمر الأطراف، يجري تناول المؤشرات التالية مع مراعاة المسائل الواردة ضمن "النهج القائم على الحقوق" السالف الذكر:

(أ) كيفية التعبير عن الصلات بين الفقر وتردي الأراضي في سياق ما يعرضه أصحاب المصلحة من حالات مختلفة؛

(ب) سياقات المشاريع المستشفة من صياغة المسائل؛

(ج) الدروس المستخلصة بشأن نوع العلاقة بين تردي الأراضي والفقر من منطلق النهج القائم على الحقوق؛

(د) الأساليب المستخدمة لبناء قاعدة المعرفة اللازمة بشأن الحد من الفقر وتردي الأراضي؛

(هـ) انخراط أصحاب المصلحة.

٢٩- ويرمي هذا التصميم إلى "وضع مؤشرات بسيطة وسطحية". وسيتيح استكمالاً منهجياً لقاعدة بيانات بشأن كيفية تعامل المخططين مع مسائل الفقر في سياق حالة من حالات تردي الأراضي. وستمكن قاعدة البيانات هذه من إجراء تحليل لقواعد المعرفة والثغرات الموجودة، لكنها لن تتيح إجراء تقييمات مفصلة للمشاريع. ويخطط في البداية لاستخدام المؤشرات الخمسة في دراسة استقصائية لمشاريع مختارة. وستدرج النتائج في التقرير الوطني المقبل وستقيم في مرحلة الإبلاغ التالية. وتطبق المؤشرات التالية المحددة كميًا. وهذه المؤشرات بسيطة للغاية وتستند إلى وضع خمس عمليات موضع الملاحظة. وفي الخطوة الثانية من تطبيق التقييم التكاملي، يطبق الأسلوب مباشرة على المشاريع ذات الصلة. ويتسنى ذلك بإقامة إجراء تفاعلي مع أصحاب المصلحة، يركز على مؤشرات العملية مباشرة. ويمكن إيراد تقارير العمل المنجز في تقرير برنامج العمل الوطني.

جيم - المؤشرات

٣٠- المؤشرات الخمسة هي:

١- كيف يجري تناول مسائل الفقر في سياق المشاريع المتعلقة بتردي الأراضي؟ ويفسر أسلوب تناول مسائل الفقر في مشروع معين من خلال ملاحظة وجود وزارات معينة من مستوى الحكومة الوطنية والمستوى الداخلي. ويؤدي وجود عدة وزارات إلى منح درجات تقييم أعلى. ويستهدف هذا المؤشر الصلات بين الفقر وتردي الأراضي.

٢- كيف يجري تناول التخطيط في الأجل الطويل؟ ويتناول التقييم مسألة ما إذا كان تصميم المشروع يتضمن ذكر الآثار التي تلي إنجاز المشروع. ويستهدف المؤشر أساليب التخطيط المتعلقة بالعلاقات بين الفقر وتردي الأراضي.

٣- كيف يجري وصف الفقراء في وثائق المشروع؟ وتبين درجات التقييم المحصلة مستوى الانخراط. ويستهدف هذا المؤشر أساليب مراعاة منظور الفقر في المشاريع المتعلقة بتردي الأراضي.

٤- ما هي المسائل القانونية المتصلة بتردي الأراضي والفقراء في سياق المشروع؟ وكلما زاد مستوى الاهتمام بالحقوق القانونية زادت درجات التقييم المحصلة. ويستهدف هذا المؤشر منظور الحقوق في إدارة المناطق الجافة.

٥- كيف ينخرط أصحاب المصلحة في المشاريع؟ ويستهدف هذا المؤشر التفاعل مع مختلف فئات أصحاب المصلحة.

دال - السمات الاستقرائية للمشاريع والتحليل

٣١- المؤشرات الخمسة المذكورة أعلاه هي مؤشرات العملية التي يتعين استخدامها. وهي ممثلة بخمسة أسئلة ملموسة لكل مشروع. وقد تمت صياغة استبيان لهذا الغرض. ويمكن إسناد "درجات تقييم" من ١ إلى ٥ في سياق الأجوبة. ويمكن تطبيق الاستبيان على كل واحد من المشاريع المنتقاة وإيراده في برنامج العمل الوطني، في سياق جزء خاص بالفقر وتردي الأراضي. ويمثل التصميم والتنفيذ مشروعاً مستقلاً لم يقترح بعد. وتدرج المعلومات المجمعة في قاعدة بيانات بهدف انتقاء الحالات/المشاريع من منطلق أهميتها بالنسبة لمسألة الفقر وتردي الأراضي، مع اعتبار البنية الأساسية التالية، التي تطبق على مشروعين على سبيل التوضيح.

المشروع	س ١	س ١	س ٢	س ٢	س ٣	س ٣	س ٤	س ٤	س ٥	س ٥
	البلد	المنطقة	البلد	المنطقة	البلد	المنطقة	البلد	المنطقة	البلد	المنطقة
مشروع 2RRBSP	٣	٣	١	١	٥	٥	٣	٥	٥	٥
مشروع Kenyan	١	١	٣	٣	١	١	٣	١	١	٥

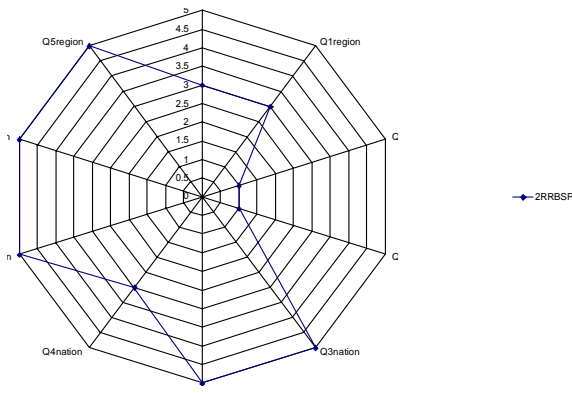
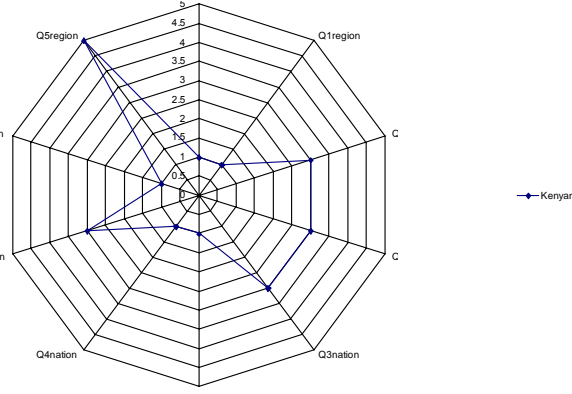
(أ) يتيح استخدام هذا التصميم إجراء بحث يتناول مشاريع ذات سمات استقرائية متباينة؛ مثلاً، المشاريع التي تجمع بين سمة استقرائية قوية على صعيد الحقوق والاستدامة وبين نظم قانونية فعالة.

(ب) يمكن تصنيف المشاريع إلى فئات، استناداً مثلاً إلى مقدراً التأثير الذي أحدثته الاتفاقيات البيئية العالمية الحديثة، كما هو مبين في الرسم البياني ٦.

(ج) يمكن استخدام قاعدة البيانات لإجراء تحليل للمجموعة الكاملة من المشاريع في ضوء مختلف الجوانب الواردة في قائمة المؤشرات المذكورة سابقاً.

٣٢- وتتعلق المهمة الصادر بها تكليف من مؤتمر الأطراف بالمؤشر ١. والأداة المصممة مفيدة في تخطيط المشاريع عندما يتعلق الأمر بإيلاء قدر كبير من الاهتمام لبعض أهداف السياسات العامة. وباستعراض السمات الاستقرائية، يصبح من اليسير الوصول إلى المشاريع الصائبة. ويمكن الوصول إلى الدروس المستخلصة بصورة مباشرة. وكما ذكر، فإن هذا النهج القائم على المؤشرات يناسب فقط الانتقاء السريع. ويمكن استخدام المؤشرات الخمسة للعملية على نحو مباشر بالنسبة للمشاريع التي ترد في القائمة المنتقاة، وتطبيقها عن طريق إقامة عملية تفاعلية مع أصحاب المصلحة. ومن المفروض أن تؤدي هذه الخطوة الثانية إلى ورود تقارير مستمرة من الأشخاص الذين يستهدفهم المشروع، وهي تقارير يمكن إدراجها في برامج العمل الوطنية ومواصلة تقييمها انطلاقاً من ذلك.

الرسم البياني ٦ - السمات الاستقرائية والتحليل

التحليل	السمة الاستقرائية	مجموعة المشاريع
<p>/حيز مخصص لتحليل موجز؛ تتسم هذه الفئة من المشاريع بسمات مشتركة ... /</p>		<p>عنوان المشروع، مثل مشروع 2RRBSP /مثلا المشاريع التي تتراوح درجات تقييمها بين ١٥ و ١٨ /</p>
<p>/حيز مخصص لتحليل موجز؛ تتسم هذه الفئة من المشاريع بسمات مشتركة ... /</p>		<p>عنوان المشروع، مثل KENYAN /مثلا المشاريع التي تتراوح درجات تقييمها بين ١٠ و ١٥ /</p>

رابعاً - مؤشرات تردي الأراضي وعلاقتها بالتصحر

٣٣ - يركز هذا الفصل على العملية الاجتماعية، وهو جانب تمثل فيه مشاركة أصحاب المصلحة في تحديد ومعالجة المسائل المتعلقة بالحد من الفقر وتقليص تردي الأراضي عاملاً محورياً. وهو يتناول المهمة نفسها من منظور تردي الأراضي، أي من منطلق كيفية تأثير جوانب التنمية المستدامة على وضع تدابير لمكافحة تردي الأراضي. ويتوقف الحد من الفقر في هذا السياق على النجاح في مكافحة تردي الأراضي. وتنسيق جميع العناصر المذكورة أدناه هو أساس المنهجية المقترحة. وثمة صلات وثيقة بين جميع هذه العناصر، كما قد تدعو الحاجة إلى تنظيم حلقات عمل للتنسيق، وهو أمر يتوقف على الأفرقة المتعددة التخصصات والمتعددة المؤسسات. ويسهم هذا

الفصل في الدروس المستخلصة بشأن تقييم تردي الأراضي كما هو مبين في المرفق. وسيرد في نفس السياق أيضاً نهج متعلق بجانب الفقر تُبين صلته بتوافر المياه والمرافق الصحية.

٣٤ - وسبق أن ذكر أن التغيرات البيوفيزيائية والكيميائية والاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى تردي الأراضي والتصحر تمثل بطبيعتها أسباب ونتائج انعدام الأمن الغذائي ووجود الفقر في المناطق المتأثرة من العالم. ويمكن إيجاز العمليات الرئيسية لتردي الأراضي في التعرية والتلح والتردي الفيزيائي والكيميائي والمائي والبيولوجي.

٣٥ - وستقدم معلومات بشأن المؤشرات التي يتعين انتقاؤها حسب كل وضع محدد، أي حسب العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والبيئية. ويستند في ذلك إلى المبدأ المثبت القائل بوجود اعتبار الفقر نتيجة لمجموعة من الأسباب، منها تردي الأراضي. ويجري في هذا السياق تقييم حالة اجتماع تردي الأراضي والفقر من زاوية قدرة مجتمع محلي معين على الاستجابة، وقياسها استناداً إلى المؤشرات. وتتمثل الخطوة الأولى في قياس درجة الضعف حيال انعدام الأمن الغذائي. ويعرّف الأمن الغذائي بأنه الحالة التي يحصل فيها جميع أفراد الأسرة أو السكان في منطقة معينة أو في المجتمع على الغذاء، بصرف النظر عن أعمارهم ونوع جنسهم. وتعيق أوجه النقص الحصول بانتظام على الغذاء الضروري للعيش حياة نشيطة وصحية. وينطوي هذا التعريف على ترتيب عوامل الحصول على الغذاء حسب تسلسل هرمي. فتوافر الغذاء الكافي يرتبط بأمور منها حالة البيئة الطبيعية، وكيفية استغلالها، وبالتالي بحمايتها وتحسينها مع مرور الوقت. والقدرة على شراء الغذاء تتوقف على قوة النموذج الاجتماعي القائم من حيث الظروف المعيشية للسكان وثروات المجتمع.

ألف - الضعف والمخاطر وأصحاب المصلحة

٣٦ - ستحدّد درجة الضعف استناداً إلى نموذج "الاستدلال القائم على المشاركة" باعتباره عنصراً أساسياً، وفي إطار تعاون بين الأخصائيين والتقنيين. ويتمثل مستوى المخاطر في العمليات السلبية أو المضرة المختلفة في حدتها التي تحدث أساساً نتيجة ظواهر طبيعية أو بوصفها ردة فعل بيئية على إدارة بشرية غير سليمة.

٣٧ - وأخيراً، يتيح اعتبار هذه العوامل مجتمعة تحليل القدرة على الاستجابة في ضوء مستوى موارد الإقليم وقدرة السكان على مواجهة العوامل التي تعرقل الأمن الغذائي وتزيد من حالة التردّي. ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي:

$$\text{الضعف} = \text{شدة المخاطر} + \text{القدرة على الاستجابة}$$

٣٨ - واستناداً إلى هذا الجزء من المنهجية، يمكن تحديد الأقاليم الأكثر تعرضاً لأثار الجفاف من منظور انعدام الأمن الغذائي وانطلاقاً من الاستراتيجيات ضمن إطار مجموعة القيم المنتجة بالنسبة للأقاليم المحلية على أساس ترتيب نسبي لمستوى المخاطر: عال جداً؛ عال؛ متوسط؛ منخفض.

باء - المؤشرات المقترحة للتنمية المستدامة

٣٩ - ثمة ثلاثة عوامل لتردي الأراضي لها صلة بالتنمية المستدامة تستأهل الاهتمام، هي العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ويتعلق أول هذه العوامل بالجوانب الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية. وتمت صياغة

المؤشرات المقترحة، مع اعتبار منظور السياسة العامة، على أساس المعايير التي تستخدم عادة في سياق يتعلق بالتعرية والتردي الفيزيائي (البعد الفيزيائي للمؤشرات الموضوعية)، والتملح والتردي الكيميائي (البعد الكيميائي للمؤشرات الموضوعية)، والتردي البيولوجي (الجانب البيولوجي في المؤشرات الموضوعية). وتتضافر هذه المؤشرات مع البعد الاجتماعي (الأدلة القياسية العامة المتعلقة ببنية ودينامية السكان)، والعامل الاقتصادي (الأدلة القياسية العامة المتعلقة بالسكان النشطاء اقتصادياً وباستغلال الأراضي)، والجانب السياسي (الأدلة القياسية العامة المتعلقة بالسياسات الإنمائية)، والمنظور البيئي (الأدلة القياسية العامة المتعلقة بتغيرات درجات الحرارة وبأنماط التساقطات والنشاط البشري). ويستمد من هذه الجوانب مجتمعة ٦٤ مؤشراً محددًا.

٤٠ - وقد تطول قائمة المؤشرات في سياق نظام لتقييم التردي. وبصرف النظر عن أنها تستجيب لاختلاف معلومات التقييم، فهي تيسر اتخاذ القرارات. ويرد أدناه اقتراح لقياس عناصر وحدة تردي الأراضي، بصفة خاصة، وذلك على صعيد جوانبها الثلاثة.

١ - القدرة على الاستجابة

٤١ - يجب إضافة المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى ما ورد ذكره أعلاه. وباستخدام أسلوب "الاستدلال القائم على المشاركة"، يمكن أن يستفاد من تلك المؤشرات مجتمعة لإجراء تقييم شامل لتردي الأراضي والفقير. ويندرج في مسألة القدرة على الاستجابة، إجمالاً، مجموعة من المؤشرات التي تتعلق بأهم الموارد الطبيعية، واستخدامها في سياق قدرة الإنتاج الغذائي المتاحة، وبعض هياكل الخدمات الأساسية، وغير ذلك من العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. ويمكن انتقاء بعض المؤشرات من بين المؤشرات السالفة الذكر وربطها بتردي الأراضي. ويمكن التحقق منها حسب الظروف الخاصة بالسياق المكاني/الزميني المقترح. ويمكن أن يساعد ذلك في قلب اتجاه التفاعلات السلبية المبينة وتخفيف حدتها.

٤٢ - وفي بعض الحالات، كان ثمة نزوع إلى استخدام المؤشرات نفسها، بسبب العلاقة الوثيقة بين الفقر وتردي الأراضي. والقدرة على الاستجابة عامل حاسم عند اتخاذ أي تدبير لمكافحة تردي الأراضي. ويستدعي ذلك وضع مؤشرات للقدرة على الاستجابة. وجرى وضع ١٣ مؤشراً كمياً. والتصميم مفتوح أيضاً لإجراء تقييمات نوعية.

٤٣ - ويمكن الآن تقييم العملية بأكملها، أي الضعف أو شدة الضعف حيال مخاطر تردي الأراضي والفقير في سياق زمني/مكاني معين. ولاشك في أن استحالة استخدام نموذج واحد أمر يكتنف في طبيعته جميع العناصر التكاملية. وبالتالي، ستحلل المخاطر والقدرة على الاستجابة كل على حدة، وتربط النتائج بشدة الضعف. ويمكن اتباع عدة أساليب في هذا الصدد. لكن، يرى فريق الخبراء وجوب تحديد الوضع على أرض الواقع بواسطة حلقات عمل أو دورات عمل يشارك فيها مختلف المتخصصين من شتى المؤسسات العلمية وصانعو السياسات والمستخدمون والمالكون وأصحاب المصلحة، وكذلك أبرز ممثلي المجتمع.

٤٤ - وستحدد هذه المنهجية أنه حيثما يقترن وجود مستويات من المخاطر بقدرة منخفضة على الاستجابة، يكون الضعف أشد، والعكس بالعكس. وعندما يكون مستوى المخاطر والقدرة على الاستجابة عالياً أو متوسطاً، أو عندما يكون مستوى القدرة على الاستجابة أعلى من مستوى المخاطر، لا تعتبر الحالة حالة ضعف شديد.

ويكون الضعف شديداً عندما تكون المخاطر والقدرة على الاستجابة على حد سواء في مستوى منخفض، وكذلك عندما يكون مستوى القدرة على الاستجابة أوطأ من مستوى المخاطر. وتولى أهمية أكبر للقدرة على الاستجابة لأن مستوى التنمية في منطقة معينة يعتبر عاملاً حاسماً في تحديد الضعف.

٢- الكثافة السكانية

٤٥- على هذا الصعيد، تبدأ مضامين ودينامية برامج العمل الوطنية في تأدية دور حاسم وهام. ويجب الآن في سياق هذا العنصر النظر إلى مسألة إدراج الاستراتيجية التي يتعين وضعها لقلب اتجاه السيناريوهات السلبية، الأمر الذي يمثل صلب اتفاقية مكافحة التصحر.

٤٦- والخبرة المكتسبة في تطبيق هذه المنهجية، أي ازدياد المعرفة المتعلقة بالمناطق وتقييم النتائج التحليلية لكل مرحلة من مراحل الدراسة، تتسم بأهمية حيوية. وبالتالي، فإن الأفرقة المتعددة التخصصات تبلور وتعزز الفكرة القائلة إن الضعف على الصعيد المحلي، بصرف النظر عن اتلاف المخاطر القائمة، من حيث حدوثها وشدها واتساع رقعتها، يتحدد عموماً بمستوى التنمية في سياق الهياكل الإقليمية بمختلف أنواعها، ولا سيما عندما تكون الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة ومستوى استخدامها منخفضين. ويتمثل الأسلوب الوحيد الذي من شأنه أن يقلص لا من أثر المخاطر الطبيعية الممكنة فحسب، بل أيضاً من الآثار الدائمة ومن ازدياد المخاطر الكامنة والمحتملة الناجمة عن قدرة الاستجابة المنخفضة، في صياغة ووضع وتطبيق سياسة شاملة ومحددة تتناول بصفة خاصة جميع مستويات السياق المكاني والزمني وترمي إلى جعل الإنتاج والعيش متوازنين مع الطبيعة.

٤٧- وتقوم التنمية على الصعيد المحلي المقترح، التي يتسع نطاقها تدريجياً فيما بعد على معرفة أسباب وآثار الظواهر المدمرة المحتملة. كما أنها تتعلق بالتقنيات والإجراءات الكفيلة بتقليل آثار المضار والمخاطر على الاقتصاد والسكان والبيئة. وهذه هي الجوانب الأساسية التي يجب أن تحظى باهتمام معزز في البلد عن طريق إشراك جميع القوى الفاعلة في المجتمع، وبصفة خاصة باتخاذ قرارات سياسية على الصعيد الوطني.

٤٨- ويشمل الأسلوب الأساسي لرفع القدرة على الاستجابة وتحويل "المناطق الساخنة" إلى "مناطق ناجحة" أيضاً المسائل الرئيسية التالية:

(أ) الوقاية في الوقت المناسب من مخاطر الجفاف والفيضانات، والتدريب للتأهب لحالات الطوارئ، والإصلاح وإعادة البناء، وترجمة ذلك إلى تدابير تدرج في عمليات تخطيط التنمية؛

(ب) منع وقوع حرائق الغابات التي تدمر التوازن البيئي؛

(ج) الوقاية من انتشار الأنواع الأحيائية الدخيلة المتغلغلة بجميع فئاتها والآفات والأمراض البيولوجية المدمرة، بما فيها ما له صلة بالبشر.

٤٩- وفي سياق الاهتمام بزيادة القدرة على الاستجابة، يتعين اعتبار المسائل التالية:

- (أ) ثمة تبسيط زائد في الاكتفاء بذكر مؤشرات عناصر الضعف، وتعديلها للتوصل إلى حلول للمسائل الحساسة والمتنوعة التي يمكن أن تنشأ. وتناول بعض الجوانب الأوسع نطاقاً (المتضمنة في المؤشرات المحددة) التي يمكن، إذا ما طبقت تطبيقاً مستداماً ومتسقاً، ولو على نحو يبتعد عن الطابع المباشر، أن تؤثر بصورة إيجابية على النتائج المطلوبة، أمر فيه تعقيد أكبر بكثير لكنه ينطوي على واقعية أكبر أيضاً.
- (ب) تتطلب الحالة البيئية اهتماماً خاصاً إذا ما أريدَ قلب اتجاه بعض التأثيرات المضرة والاختلالات الموجودة.

٣- حفظ التربة واستصلاحها

٥٠- يوصى باتخاذ أو تجنب عدة تدابير في مجال حفظ التربة أو استصلاحها، حسب الأوضاع المحددة وذلك بسبب ما تخلفه من آثار على تردي الأراضي والفقير:

- (أ) حماية الأراضي ذات التربة العالية الخصوبة من إنشاء بنايات ومرافق جديدة تمنع أو تحد من استغلالها زراعياً. وتقتضي الأولوية إنشاءها في الأماكن حيث التربة ضعيفة زراعياً؛
- (ب) تطبيق تقنيات مناسبة لإدارة التربة في المناطق التلية من أجل وقف التعرية؛
- (ج) إيلاء الأولوية لتنفيذ برامج تصريف المياه في المواقع التي تتسم الأتربة فيها بضعف التصريف؛
- (د) تطبيق تقنيات مناسبة لاستصلاح التربة في مناطق الملوحة الشديدة بهدف تقليص نسبتها؛
- (هـ) تفادي استعمال المياه الشديدة الملوحة في الري، ولا سيما في المناطق البالغة التسطح والمتسمة تربتها بتصريف ضعيف للمياه، بهدف تفادي زيادة ملوحة التربة؛
- (و) مواصلة بناء الخزانات والخزانات الصغرى ولا سيما في المناطق شديدة التعرض للجفاف التي ينبغي ريها، ويمكن لهذه الخزانات أن تسهم أيضاً في ضبط الفيضانات أو منسوب الأنهار؛
- (ز) إيلاء الأولوية لبناء الأنفاق وهياكل التصريف والقنوات التي تتيح نقل الأرصدة المائية إلى المناطق الزراعية؛ وينبغي إيلاء أهمية خاصة لمشاريع البناء التي تتيح ري المناطق المعرضة بشدة للجفاف، أو المناطق ذات التربة الزراعية العالية القيمة؛
- (ح) تعزيز نظم الري الزراعي، ولا سيما تلك المتعلقة ببعض المحاصيل وزراعة الخضراوات، مع إيلاء الأولوية للمناطق المعرضة بشدة للجفاف أو التي تتسم تربتها بخصوبة عالية؛
- (ط) الانتقال من المراعي الحالية في المناطق المرتفعة والجبلية إلى مناطق منخفضة ذات نظم حرجية رعوية تصلح أرضها لتربية الماشية، من أجل تطوير إنتاج حيواني كثيف المردودية؛
- (ي) إعادة تحريج المناطق المستخدمة حالياً للإنتاج الزراعي والحيواني التي تصلح تربتها لتنمية الغابات، بهدف زيادة المناطق الحرجية وتحسين توازن التوزيع الجغرافي لتحسين المناخ والبيئة. وينطبق هذا أيضاً على مناطق التعدين.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٥١ - يتيح إيجاد علاقة تآزرية بين عمل فريق الخبراء وبرامج العمل الوطنية، بالتعاون مع جهات الاتصال الوطنية المعنية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، تحديد منهجية تكاملية لتقييم الفقر وتردي الأراضي باعتبارها محوراً دائماً من محاور العمل في إطار الاتفاقية. وتتضمن هذه الوثيقة التصميم اللازم. وفي هذا الفصل الختامي، تقدم توصيات بشأن كيفية تحقيق ذلك.

٥٢ - ويقترح الفريق العامل في هذا الصدد منهجية منظمة وفقاً لطلب مؤتمر الأطراف. ويقترح أيضاً تكليفه بولاية الانتقال إلى المستوى التالي من التحضيرات، أي تطبيق المنهجية على نطاق مكتمل. ويتطلب ذلك دعماً من البلدان، أساساً من جهات التنسيق الوطنية، ولكن أيضاً من مؤسسات الاتفاقية والمؤسسات ذات الصلة بها، التي تشهد إجراء أنشطة تنسم بأهمية خاصة بالنسبة لمسألة الترابط بين الفقر وتردي الأراضي. ومن الضروري أن تشمل المشاركة في هذا الصدد لا أصحاب المصلحة هؤلاء فحسب، بل كذلك المواطنين المتأثرين مباشرة، والمنظمات غير الحكومية المحلية، وسائر أصحاب المصلحة، حسبما حدده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (١٩٩٢).

٥٣ - وينبغي التأكيد على انخراط أصحاب المصلحة وعلى النهج القائم على الحقوق. وينبغي أن يكون الغرض هو تطبيق المنهجية الجامعة الجملية أعلاه، باعتبارها آلية للبحث عن أفضل الممارسات التي تجمع بين تدابير الحد من الفقر ومكافحة تردي الأراضي، وأسلوب لتأسيس عملية تعلم يشترك في قيادتها أصحاب المصلحة (بدءاً من الشخص المتأثر إلى منفذي السياسات وواضعيها والباحثين وغيرهم). وقبل التنفيذ، من اللازم تنسيق المشروع مع العديد من أنشطة التدريب القائمة. والقصد هو أن يصبح أداة تضاف إلى إجراء التعلم المحلي ويعتمد عليها مؤتمر الأطراف في رصد الأنشطة واتخاذ مبادرات سريعة.

٥٤ - وبناءً على هذه الخلفية، تقدم التوصيات المحددة التالية:

(أ) ينبغي إنشاء فريق عمل مصغر من شخصين في إطار فريق الخبراء لإعداد قاعدة بيانات محددة الهدف بالتعاون مع جهات التنسيق الوطنية في جميع البلدان الأعضاء وحتى في بعض المقاطعات أحياناً. وينبغي أن يقيّم الفريق العامل في البداية جميع برامج العمل الوطنية حسب الأسلوب المبين في هذا التقرير. وينبغي أيضاً أن يقوم بتصنيف البلدان حسب نهجها إلى بلدان تتبع نهجاً مركزياً وأخرى نهجاً لامركزياً في تنفيذ السياسات العامة. ومنهجية التقييم المتطورة والمتكاملة هذه هي الخطوة الأولى. فهي ستتيح مثلاً للأطراف التي تنفذ مشاريع جديدة أن تحدد البلد الذي ينبغي أن تتوجه إليه للحصول على خبرة تلائمها بوجه خاص.

(ب) ينبغي أن يضع الفريق قائمة شاملة بالمشاريع ذات الصلة عن طريق إقامة تفاعل مع جهات التنسيق القطرية. ويمكن الاستناد في ذلك إلى المشاريع الموصى بها في مختلف برامج العمل القطرية (١٠ لكل بلد).

(ج) ينبغي أن يجري الفريق دراسة استقصائية مبسطة، بالتشاور مع جهات الاتصال في البلد، حتى يتسنى تحديد سمة استقرائية أولى لكل مشروع. ويمكن إيراد هذه السمات في برامج العمل الوطنية. وفي هذه المرحلة، ينبغي أن تتضمن برامج العمل الوطنية جزءاً مستقلاً بشأن الفقر وتردي الأراضي.

(د) تتيح نتيجة التقييم التكاملية وضع ترتيب للمشاريع. وينبغي أن يضع الفريق المقترح الترتيب بالتعاون مع جهات الاتصال الوطنية في كل دولة طرف مشاركة. وستكون النتيجة عبارة عن قاعدة بيانات تراتبية تكون مصدراً يستند إليه في التقييم السريع لتصميم وتنفيذ المشروع المقبل.

(هـ) ينبغي وضع قائمة انتقائية بالمشاريع المنطوية على خبرة رئيسية. وستستخدم مؤشرات العملية المتعلقة بالدراسة الاستقصائية في هذه المشاريع حتى تتسنى دعوة أصحاب المصلحة إلى إجراء التقييمات بأنفسهم. ويمكن إقامة عملية تفاعلية عن طريق مجموعة من حلقات العمل المنتظمة التي ترمي إلى بناء توافق في الآراء فيما يتعلق بالإبلاغ. وستدرج النتائج في برامج العمل الوطنية.

(و) بفضل هذا النهج التدريجي حيال الفقر وتردي الأراضي، تتاح إمكانية التعامل مع الكم الهائل من المعلومات المحصلة بمختلف أوجه تنفيذ الاتفاقية. وما دام التصحر، وهو من الشواغل الواردة في الاتفاقية، مسألة لها صلة بتردي الأراضي، فإنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتقييم تردي الأراضي على مستوى المشاريع.

(ز) لذا يقترح اتباع منهجية متكاملة في جميع عمليات تقييم تردي الأراضي، حتى يتسنى تناول الاعتبارات الاجتماعية والسياسية، المراعية لاحتياجات الحد من الفقر، في سياق تصميم المؤشر. ويقترح أن يقوم أصحاب المصلحة في المشاريع بتطبيق النهج الحمل على المشاريع المدرجة في القائمة الانتقائية. وسيضطلع الفريق المقترح بقيادة تصميم المؤشرات وسيتولى مسؤولية إبلاغ أصحاب المصلحة في المشاريع بشأن التقييم والتطبيق عندما يكون ذلك مناسباً.

٥٥ - ولتنفيذ الأنشطة المقترحة، ينبغي إنشاء فريق من شخصين ويفضل أن يتم ذلك في إطار فريق الخبراء، وينبغي أن تستند ولايته إلى التوصيات السالفة الذكر. وفي المرحلة الأولى التي ستدوم ستة أشهر، يمكن تحديد السمات الاستقرائية القطرية وإقامة تفاعل مع جهات الاتصال الوطنية واختبار الاستبيان المستخدم في مرحلة المشروع. وفي السنة التالية يمكن صياغة استبيان والقيام بتطبيق وإبلاغ واسع النطاق، بما في ذلك وضع قائمة انتقائية بالمشاريع، وتحديد العملية المتعلقة بأصحاب المصلحة على مستوى هذه الجوانب من المشروع. وبفضل مشروع مدته سنة ونصف، تخصص له ميزانية قدرها ١٧٠.٠٠٠ يورو لكل نصف سنة، سيتسنى وضع وتطبيق المنهجية التكاملية المطلوبة لتقييم الفقر وتردي الأراضي، بالاعتماد على التأزر في إطار الاتفاقية بين عمل فريق الخبراء وجهات الاتصال الوطنية فيما يتصل بعملية التصميم والإبلاغ على صعيد برامج العمل الوطنية.

المرفق

مصفوفة تحديد الصلات

النواتج والنشاط	كيف يعبر عن الصلة بين الفقر وتردي الأراضي؟ (التركيز على الترابط)	مثال تجريبي (أمثلة تجريبية)، عند الاقتضاء؛ عدد قليل من الحالات لتوضيح الظاهرة الرئيسية	الأساليب المستخدمة	الدروس المستخلصة في سياق تقييم الفقر وتردي الأراضي؛ التركيز على العلاقة المتداخلة بين هذين المفهومين
١- استعراض المؤلفات التي تناول ما تتعرض له الأراضي من قوى مؤثرة وضغوط اجتماعية واقتصادية وطبيعية، وتأثيرات تردي الأراضي على الفقر	إجراء دراسة استقصائية للمشاريع/الأعمال وغيرها، وتصنيفها بحسب الاستنتاجات: الفشل/النجاح، والفقر/تردي الأراضي، ونطاق ضيق/واسع	مثالان توضيحيان: مشروع يرمي إلى تقليص تردي الأراضي، مع اعتبار الحد من الفقر كأثر جانبي، والعكس بالعكس	أساليب الجرد المستخدمة في النهج التجريبية	تحديد الثغرات/الأخطاء المنهجية في الجرد (الجوانب التي لم تلب من حيث تحديد الصلة بين الفقر وتردي الأراضي)
٢- استعراض الأدوات العلمية والفنية التي استخدمت لتقييم الفقر	تقييم الجهود العلمية والتقنية؛ وتدوين الاتجاهات على مر الزمن	انتقاء دراسات حالات إفرادية سابقة وأخرى جارية، لتقييم الآثار على الفقر	حسب كل حالة، بحث التطور الطويل الأجل على مستوى المجتمع المحلي بعد انتهاء دعم المشروع،	إيجاز الانحرافات عن الأهداف الأصلية فيما يتعلق بتقييم آثار الحد من الفقر ومنهجيات التقييم
٣- تقييم الثغرات المعرفية ومنهجية البحوث المتوفرة المتعلقة بأصحاب المصلحة على مستويات مختلفة، مع الربط بين أنشطتهم واستخدام الأراضي	التركيز على النظم القائمة على العلم والتجربة لتحديد المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات وتنفيذ الأنشطة	أمثلة من خمسة نطاقات، أي على الصعيد المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، تتعلق بكيفية التعامل مع الترابط بين الفقر وتردي الأراضي. شرح اختلاف الترابط من نطاق إلى آخر	تحليل كيفية وصف أصحاب المصلحة والأوساط العلمية للصلات بين الفقر وتردي الأراضي على نطاقات مختلفة	كيفية إيصال العلم إلى المجتمع المحلي؛ تقييم أساليب الممارسة؛ الكفاءة والتناقضات والتكامل

الدروس المستخلصة في سياق تقييم الفقر وتردي الأراضي؛ التركيز على العلاقة المتداخلة بين هذين المفهومين	الأساليب المستخدمة	مثال تجريبي (أمثلة تجريبية)، عند الاقتضاء؛ عدد قليل من الحالات لتوضيح الظاهرة الرئيسية	كيف يعبر عن الصلة بين الفقر وتردي الأراضي؟ (التركيز على الترابط)	النواتج والنشاط
الرجوع إلى فريق الخبراء وقائمة الخبراء لتحديد المنهجيات التي تسد الثغرات	تجميع سائر الأساليب المستخدمة على نطاقات مختلفة	تجميع جرد يضم كافة المشاريع التي تسهم فيها آلية عالمية (سواء كان تشغيلها جارياً أم لا)	تحليل دراسات حالات إفرادية لتحديد أسباب وجود ثغرات (مثل الأسباب المؤسسية أو التقنية أو العلمية وغيرها)	٤- تحليل دراسات حالات إفرادية لاختبار المنهجية المقترحة لسد الثغرات بالارتكاز على عملية تفاعلية (طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة وصانعي القرارات)
الاستفادة من توافق الآراء لإشراك أصحاب المصلحة في مختلف مراحل تنفيذ المشروع	صياغة نُهج على مستوى المجتمع المحلي لإدارة الأراضي إدارة مستدامة تجمع بين الحد من الفقر ومكافحة تردي الأراضي	تنظيم وحضور حلقات عمل تقوم على نُهج لبناء توافق الآراء	استخدام أدوات بناء توافق الآراء (مثل حلقات العمل والاجتماعات مع أصحاب المصلحة) بهدف تحديد المشاكل والحلول المتعلقة بالفقر وتردي الأراضي على حد سواء	٥- وضع معايير للتقييم من أجل أصحاب المصلحة على صعيد المجتمع المحلي، تتضمن قائمة بالأولويات المتعلقة بمسألتي التصحر والفقر
صياغة خلاصة وافية للتجارب	تركيز التفاعل الجماعي مع زعماء المجتمع المحلي وصانعي القرارات، والاستفسار مثلاً عن الأعمال التيسيرية السابقة للمشروع	انتقاء مشاريع طويلة الأجل ومناسبة تركز بقوة على إذكاء الوعي وبناء القدرات، وتحديد الاتجاهات لاتخاذ قرارات لا مركزية	جرد المشاريع المخصصة لتناول مسألة الفقر وتردي الأراضي من منطلق إذكاء الوعي وبناء القدرات	٦- اقتراح أساليب للوصول إلى أصحاب المصلحة على صعيد المجتمع المحلي وصانعي القرار المحليين، واستراتيجيات لبناء توافق الآراء، وفهم أوجه الضعف والمخاطر، وتحديد الأولويات والحلول

الدروس المستخلصة في سياق تقييم الفقر وتردي الأراضي؛ التركيز على العلاقة المتداخلة بين هذين المفهومين	الأساليب المستخدمة	مثال تجريبي (أمثلة تجريبية)، عند الاقتضاء؛ عدد قليل من الحالات لتوضيح الظاهرة الرئيسية	كيف يعبر عن الصلة بين الفقر وتردي الأراضي؟ (التركيز على الترابط)	النواتج والنشاط
تحديد أنماط صنع السياسات التي تجمع بين تناول مسألة الحد من الفقر واستصلاح الأراضي	ربط التحليل العالمي مع التحليلات التي تجرى على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني والمحلي كوسيلة لتفسير درجة التأثير بدءاً من الاتفاقية إلى مستويات المشاريع	استعراض الاتفاقيات العالمية باعتبارها مصدراً لتحديد الحالات الماثلة	انتقاء مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات ذات الصلة التي تتناول مسألة الفقر وتردي الأراضي	٧- تحليل العلاقات المتداخلة بين الفقر وتردي الأراضي
الدليل هو عبارة عن أداة دينامية تراعي عملية التعلم التي تتيحها نظم من قبيل الشبكة المواضيعية للمعلومات المتعلقة بالتصحر (THEMANET)	إيجاز كيفية إعداد الكتيبات، من منظور حلقات العمل، والتجارب النموذجية، والأعمال الموصى بها	استعراض الأدلة/الكتيبات	الاستفادة من الأنشطة السالفة الذكر، وإعداد دليل يعرض أساليب ربط تدابير مكافحة الفقر وتردي الأراضي على جميع المستويات، من المشاريع إلى تنفيذ السياسات العامة	٨- إعداد دليل/كتيب للتدريب بشأن الدروس المستخلصة، يتناول الصلات بين الفقر وتردي الأراضي
